دشن «البرنامج التدريبي الأول» بالتعاون بين الهيئة والأمم المتحدة

د. العيبان: إعداد كفاءات وطنية متمكنة من آليات حقوق الإنسان الدولية

أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان؛ أن توقيع مذكرة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، يسعى إلى مجموعة من الأهداف؛ من بينها: إعداد الكفاءات الوطنية القادرة والمتمكنة من فهم الآليات الدولية لحقوق الإنسان، إضافة إلى إعداد التقارير الدورية حول اتفاقيات حقوق الإنسان المنظمة لها وتقديمها إلى اللجان المعنية في الأمم المتحدة.

وأوضح أن توقيع المذكرة جاء رغبةً من حكومة المملكة في تعزيز النشاطات والبرامج وتدريب القدرات الوطنية في مجالات حقوق الإنسان، انطلاقاً من النتائج الإيجابية للزيارات المتبادلة بين كل من المفوضية والهيئة، والتي توجت بلقاء المفوضة السامية لحقوق الإنسان بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وهو ما يؤكد حرصه - يحفظه الله - على نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها وتطوير قدرات العاملين في هذا المجال.

جاء ذلك خلال كلمة معاليه في افتتاح "البرنامج التدريبي الأول حول آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، الذي نظم في إطار التعاون بين المملكة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في يوم ٢٣ فبراير الماضي في قاعة الخزامى في الرياض، بحضور نحو ١٥٠ متدرباً ومتدربة من الجهات الحكومية والأهلية، حيث يقوم على تدريبهم خمسة من خبراء الأمم المتحدة.

وأشار معاليه إلى أن أبرز ما تهدف إليه المذكرة: تعزيز قدرات المختصين في المملكة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة ما يتعلق بآليات الأمم المتحدة وعمل المنظمات الدولية المختصة، وإعداد وتطوير وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مجالات حقوق الإنسان داخل المملكة وخارجها، وإعداد أدلة استرشادية للعاملين في القطاعات المتعلقة بحقوق الإنسان بما يتماشى مع المعايير الدولية، إضافة إلى إعداد وعقد ندوات ومؤتمرات ودورات وورش عمل متخصصة في مجال حقوق الإنسان للعاملين في مختلف الجهات ذات الصلة بحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني في المملكة.

وأوضح الدكتور العيبان أنه تنفيذاً لهذه المذكرة فقد تم تحديد عدد من المحاور التي تم الاتفاق عليها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ليتم تنفيذها خلال هذا العام ٢٠١٤م، منها: تعزيز تعاون المملكة مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان؛ ومن ضمنها: إعداد التقارير الدورية، ومتابعة تنفيذ

التوصيات الصادرة عن هذه الآليات، وتدريب المدربين في مجالات حقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، إضافة إلى حماية تلك الحقوق والنهوض بها من خلال تعزيز قدرات الهيئة، والأجهزة ذات العلاقة ودورها التنسيقي مع بقية الشركاء والفاعلين داخلياً وخارجياً، وأخيراً دعم المجتمع المدني وتعزيز قدراته على القيام بمهامه المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها.

وبين أن الإنجاز المرتقب الذي تتوخاه هيئة حقوق الإنسان من خلال تعاونها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان هو إعداد الكفاءات الوطنية القادرة والمتمكنة من فهم الآليات الدولية لحقوق الإنسان وإعداد التقارير الدورية حول اتفاقيات حقوق الإنسان

المنظمة لها وتقديمها إلى اللجان المعنية في الأمم المتحدة، ووضع الخطط المناسبة لمتابعة التوصيات الصادرة عن تلك اللجان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين الفئات الاجتماعية والعاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ الأنظمة، موضحاً أن الهيئة ستقوم بتقييم هذه البرامج بعد تنفيذها لمعرفة حجم الإنجاز المستهدف وتقييمها في سبيل الوصول إلى الأهداف المنشودة منها.

من جهته؛ شدد معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين؛ على أن مفاهيم حقوق الإنسان نابعة بالأصل من الشريعة الإسلامية، التي قامت على مبادئ حماية حقوق الإنسان، مؤكداً أن المملكة قامت على أساس من الدين الإسلامي، الذي يدعو إلى كل ما يحفظ حياة الإنسان وكرامته في كل مراحل حياته، وإنقاذ الإنسان من تسلط الإنسان، بصرف النظر عن عرقه أو جنسيته أو دينه أو لغته.

وأوضح معاليه أن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، الذي وافق على صدوره خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - سيسهم بلا شك في نشر الوعي بحقوق الإنسان، وسيكرس هذا المفهوم على نطاق واسع، ولشرائح المجتمع كافة، وهو مثال جلي لتأكيد سياسة خادم الحرمين الشريفين الرامية إلى رعاية الإنسان وحماية حقوقه، والمحافظة عليها من أجل تمكين المواطن والمقيم من التمتع بحياة كريمة تزدهر فيها القيم الإنسانية التي كفلها الشرع المطهر.

إلى ذلك، نوه الممثل الإقليمي لمكتب المفوضية السامي لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط السيد عبدالسلام سيد أحمد؛ بتزايد اهتمام المملكة بقضايا حقوق الإنسان وتفاعلها مع الآليات الدولية، مؤكداً أن التعاون بين المملكة والمفوضية يسهم في تعزيز شأن حقوق الإنسان وإعلائه، مشيداً بالتعاون الذي يتم بين المملكة ممثلة بهيئة حقوق الإنسان، والمفوضية السامية، والذي يأتي على خلفية مذكرة التفاهم التي وقعت بين الطرفين في العام ٢٠١٢م، مشيراً إلى الدور الذي تقوم به المفوضية عبر مقرها في جنيف ومكاتبها الإقليمية والوطنية المنتشرة في العديد من البلدان من خلال تقديم الدعم الفني اللازم للتعريف بحقوق الإنسان، وآلياتها الدولية، والتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في هذا الإطار.

زار ديوان المظالم واطلع على سير المحاكمات فيه

وفد من «حقوق الإنسان» يوجِّه بعلاج ملاحظات في عنابر سجن بريمان

زار وفد من هيئة حقوق الإنسان برئاسة معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين وعدد من أعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها في يوم الإثنين ١٧ فبراير ٢٠١٤م؛ عدداً من عنابر سجن بريمان، واطلع الوفد على أحوال السجناء والموقوفين فيها، ووقف على عدد من الملاحظات التي تمت معالجة بعضها في حينه.

كما زار الوفد مقر محكمة ديوان المظالم (المحكمة الإدارية) المُنشأة بجانب سجن بريمان بجدة للاطلاع على سير المحاكمات، حيث حضر محاكمة ما يقارب (٣٠) موقوفاً بتهم إدارية؛ كتزوير أوراق رسمية، وحيازة أسلحة، وغير ذلك.

وقد أبدى معالي نائب رئيس الهيئة ارتياحه لما اطلع عليه، وأثنى على هذه المبادرة التي قام بها ديوان المظالم وسجن بريمان بجدة، والتي من شأنها تنفيذ أحكام نظام الإجراءات الجزائية والأنظمة ذات الصلة، ومنها التعجيل بإحالة الموقوفين إلى المحاكمات، وتخفيف الضغط على السجن، وتلافي إشكاليات نقل الموقوفين إلى المحاكم، وغير ذلك.

كما ثمن الجهود التي يبذلها مسؤولو سجن بريمان وفي مقدمتهم سعادة العقيد أحمد الشهراني في هذا الخصوص.

وقد اجتمع الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين بمدير سجن بريمان ومديري الأقسام من الضباط، وقدّر ما يقدمونه من جهود، وحثهم على بذل المزيد لحماية حقوق السجناء والموقوفين، حيث ذكر أن ذلك واجبٌ شرعي دعا إليه ديننا الحنيف، وأكدته الأنظمة واللوائح ذات الصلة، وتم خلال الاجتماع مناقشة ظروف السجن وما يتصل بها من مشاكل.

بحضور نائب رئيس الهيئة وعدد من الجمعيات

«هيئة الشرقية» تستعرض تقريرين عن "حقوق الإنسان" في المملكة

استعرض فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية؛ مجموعة من النقاط التي تدور حول التقريرين الأول والثاني الدوريين الشاملين، المقدمين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمعنيين بحالة حقوق الإنسان في المملكة.

جاء ذلك خلال لقاء نظمه الفرع وجمع معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين مع بعض مؤسسات المجتمع المدني وجمعياته ورجال الفكر وأصحاب الرأي.

وتم التطرق في اللقاء إلى آلية العمل في مجلس حقوق الإنسان ودور كل دولة في مجال حقوق الإنسان، والرد على التوصيات المقدمة من الدول بشأن حقوق الإنسان في المملكة.

إثر ذلك ختم اللقاء بردٍّ معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان على أسئلة الحضور واستفساراتهم، التي تناولت كثيراً من المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان.

بدوره، أشاد عضو مجلس الهيئة والمشرف العام على الفرع الأستاذ عبدالله بن صالح السهيل باللقاء، وثمَّن مشاركة الحضور.